من حيث مدى جدواها وعدالتها وتحقيقها للردع. الداعية لإلغاء هذه العقوبة، حثت على وضع ضمانات يتمتع بها المحكوم عليهم بالإعدام وذلك تحقيقا للعدالة، وعدم تطبيق عقوبة الإعدام بشكل تعسفي، وارتكاب أخطاء لا يمكن تداركها فيما بعد. وحاولنا معرفة ما إذا كان لعقوبة الإعدام علاقة بظروف المجتمع، ومدى تأثرها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتأثير ذلك على إلغائها أو إبقائها، وكيف أن عقوبة الإعدام تحقق العدالة، والردع العام للأشخاص الذين يحاولون ارتكاب جرائم يعاقب عليها بالإعدام. وفي الأخير يمكن القول أننا توصلنا إلى ما يلي: ـ كانت تطبق عقوبة الإعدام في القوانين الوضعية القديمة في نطاق واسع، وتم إلغاؤها فعليا من طرف بعض الدول، بإلغائها في العالم كله. ويجب إلغاؤها على مراحل، فيكون البدء بإلغائها عمليا، دون ممارسة أي ضغوط أو الدول التي ألغتها، وانتشار الجريمة فيه، ـ يجب التضييق من نطاق تطبيق عقوبة الإعدام، في الدول التي تعمل بها، الجرائم الخطيرة، والتي تتناسب مع شدة هذه العقوبة، وحتى على الأحداث.

Summarized by © lakhasly.com